كلمة الجمهورية اليمنية

يلقيها معالي الأستاذ الدكتور/ أبو بكر عبدالله القربي

وزير الخارجية والمغتربين

أمام الدورة الـ 61 للجمعية العامة

2006

السيدة / الرئيس

أود في البداية أن أهنئكم على توليكم إدارة أعمال الدورة الواحدة والستين للجمعية العامة،ومما يدعو للاعتزاز،ان ترأس هذة الدورة سيدة عربية من البحرين الشقيق ،كما لايفوتني ان اشكر السيد/ يان اليسون رئيس الدورة السابقة على جهوده القيمة والواضحة في اعمال الجمعية العمومية،والنتائج الطيبة التى حققها لمنظمتنا سيما جهوده الدؤوبة لإصلاح الأمم المتحدة .

وأرحب ترحيباً حاراً بانضمام جمهورية الجبل الأسود إلى مجموعتنا الدولية لتصبح الدولة المائة والثانية والتسعين.

ويسعدني ان يتزامن مع اجتماع الجمعية العمومية عرس ديمقراطي جديد في بلدي اليمن ، فقد انعقدت اليوم العشرين من سبتمبر ثاني انتخابات رئاسية مباشرة،وانتخابات للمجالس المحلية والتى جرت في اجواء تنافسية حرة ونزيهة وأظهرت درجة النضج التي وصل إليها الشعب اليمني في الممارسة الديمقراطية والتي عكست تمسك بلادي بالديمقراطية منهجا للتبادل السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية وتحقيق التنمية والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

السيدة/ الرئيس

إن التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة اللبنانية والفلسطينية وما تعرض له لبنان الشقيق من دمار للبنية التحتية جراء آلة الحرب الإسرائيلية والتي حصدت أرواح الأبرياء من المدنيين الأطفال والشيوخ والنساء ، وكذا التهديد بالقتل والاغتيالات للقيادتيين اللبنانية والفلسطينية خارج نطاق القانون و ممارسة أمور تتنافى

مع ميثاق الأمم المتحدة و قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية؛ منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة.

أن المجازرالتي ارتكبتها آلة الحرب الاسرائيلية بحق المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين وأبرزها مذبحة قانا "2" ، الذي كان معظم ضحاياها من الأطفال دون الثانية عشر عاماً ، وشهدها العالم بأسره عبر القنوات الفضائية قد أثارت مشاعر السخط والتنديد من كل شعوب العالم,مما يتطلب منا مواقف أكثر حزما في مواجهة السياسات الإسرائيلية المعتمدة على العنف وارهاب الدولة.

السيدة / الرئيس

ومما زاد الأسى أن تقف هذه المنظمة مكتوفة الأيدي أمام ما تعرض له الشعب اللبناني من خراب ودمار هائل جراء العدوان الإسرائيلي على مدى 33 يوماً مؤكدين هنا على ان تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 يجب أن لا يعرض وحدة لبنان للخطر وألا يؤدي إلى فتنة بين أبناء الشعب اللبناني وان يلزم إسرائيل بتعويض لبنان عن الدمار الذي ألحقته به.

السيدة /الرئيس

إن ما تمارسه اسرائيل من اغتيالات فردية ضد القيادات الفلسطينية واختطاف رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء خير مثال على تجاهلها التام لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية .

الأمر الذي يفرض على مجلس الأمن التعامل بحزم مع الاعتداءات الاسرائيلية وطلب الافراج عن كافة القيادات الفلسطينية والاسرى من سجون اسرائيل والتعامل مع قضية الصراع العربي الاسرائيلي بنوع من المسئولية والحياد اذا اريد لمنطقة الشرق الاوسط الاستقرار ولإسرائيل الأمن .

ومن اجل تحقيق السلام العادل والشامل طلبت الدول العربية عرض ملف الصراع العربي الإسرائيلي على مجلس الأمن لإنهاء هذا الصراع وأملنا أن يأخذ المجلس هذه الفرصة السانحة ليتعامل بمسئولية تاريخية مع هذا الملف لمنع المزيد من الحروب و الصراعات في المنطقة .

السيدة / الرئيس

إننا من على هذا المنبر ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف مع الحكومة العراقية المنتخبة لبسط سيطرتها وإنهاء موجات العنف وندعو كافة الأطراف الخارجية الى عدم التدخل في الشأن الداخلي للعراق مع التمسك بوحدة العراق وانهاء الاحتلال عن أراضيه.

وفيما يخص السودان فإننا نجدد دعمنا لجهود الحكومة السودانية لإحلال السلام في دارفور وفقاً للخطة الأمنية المقدمة إلى مجلس الأمن وبقاء القوات الأفريقية لحفظ السلام مع توفير الدعم اللوجيستي والعددي لها حتى تتمكن من القيام بدورها ، وان إرسال أية قوات دولية دون موافقة الحكومة السودانية يعد خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة/ الرئيس

وفيما يتعلق بالشأن الصومالي فان الجمهورية اليمنية تبارك الجهود الافريقية العربية لتحقيق المصالحة بين الحكومة الصومالية المؤقتة واتحاد المحاكم الشرعية الاسلامية ونتائج المباحثات التى عقدت في الخرطوم برعاية الجامعة العربية من 1 الى 5 سبتمبر الحالي. داعين كافة الأطراف الدولية إلى تقديم كافة أشكال الدعم للحكومة الصومالية بما يمكنها من اعادة اعمار الصومال وبناء مؤسسات الدولة وستظل الجمهورية اليمنية كما كانت شريكاً في عملية المصالحة وداعمة لجهود كافة الأطراف مع تأكيدها على ان أي تدخل خارجي في الصومال سيقود إلى اتساع رقعة المواجهة والعنف في القرن الإفريقي .

السيدة /الرئيس

أن الجمهورية اليمنية وهي تؤكد على حق الدول في امتلاك التقنيات النووية للأغراض السلمية، فإنها تجدد تمسكها بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي ، وأن تلزم إسرائيل بالامتثال لااتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ضماناً لاستقرار المنطقة ومنعاً للتسابق النووي فيها .

وانطلاقاً من حرص الجمهورية اليمنية على تعزيز الثقة بين الدول الساعية الى تطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية فانها تدعو الى التعاون في هذا المجال من خلال انشاء هيئة مشتركة للابحاث النووية للاستخدامات السلمية وبالتعاون مع الهيئة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة / الرئيس

أن الجمهورية اليمنية وهي تجدد التزامها بمكافحة ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ، أن هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعاتنا وديننا الإسلامي الحنيف تنبع من بين جملة من الامور من بينها الشعور السائد بغياب العدالة الدولية وانتشار الأحكام المظللة والرؤى الخاطئة تجاه معتقدات الغير أو جنسهم أو عرقهم الأمر الذي هز الثقة بين الشعوب و أدى إلى ظهور التطرف والإرهاب مما يحتم ضرورة عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب ومعالجة أسبابه وإزالة العوامل التي تقود الية والمتمثلة في الفقر والبطالة والتعليم وغياب العدالة الدولية ، مع التمييز بين الإرهاب الذي يستهدف المواطنين الابرياء وترويعهم وبين الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

السيدة/ الرئيس

إن الجمهورية اليمنية لتؤكد مجددا على أهمية الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية التي تم اعتمادها عام 2000م ، وكذا على توافق مونتري ، كما تعبر عن قناعتها بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والاستخدام الفعال لها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أمران جوهريان لتحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية .

ونود أن نشير هنا إلى ضرورة منح الدول النامية قدراً أكبر من الحرية لتطوير وإدارة برامجها التنموية وفق أولوياتها الوطنية وحسب الظروف الخاصة بكل بلد وبما يتفق والإستراتيجيات الدولية المتعلقة بالتنمية .

وانطلاقاً من حرص حكومة الجمهورية اليمنية على أن يكون الإنسان محور التنمية وغايتها؛ فقد قامت بوضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع الصدارة ضمن سياساتها وخطتها الخمسية الوطنية للتنمية 2006-2010 ، كما عملت جاهدة على دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتلك الأهداف .

ومن اجل ذلك بادرت الجمهورية اليمنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية في المجال المالي والإداري والقضائي ، أخرها الفصل التام للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وتعيين رئيساً لها، وأشركت منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريك أساسي في عملية النهوض الاقتصادي والسياسي وتنمية المجتمع ، إضافة إلى ذلك تعمل الحكومة اليمنية بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية الرامية إلى التخفيف من الفقر التي ترتكز على دعم برامج المشاريع الصغيرة ،والتوسع في التعليم التقني وتوفير الخدمات وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وهى خطة طموحة تتطلب دعما دوليا لها حتى تحقق أهدافها وتقود إلى نقلة نوعية في التنمية البشرية في اليمن .

السيدة/ الرئيس

اننا ونحن نقف على عتبات القرن الواحد والعشرين ، نجد أنفسنا بحاجة إلى إعادة النظر في منظومة العلاقات الدولية بحيث تقوم على أساس من الثقة والحوار والتعاون ، ومما لاشك فيه أننا جميعاً متفقون على أن الممارسة الديمقراطية والحريات هي جوهر الإصلاح المنشود ، وأود هنا أن اشدد على أن إصلاح السياسات الوطنية من ناحية ، وإصلاح السياسة الدولية من ناحية أخرى وجهان لعملة واحدة ، وأن ديمقراطية العلاقات الدولية ستكون سنداً لديمقراطية السياسات الوطنية ، ودعامة حقيقية لها ، وذلك يتطلب أن تصبح الأمم المتحدة ذاتها القدوة التي تحتذى في ممارسة الديمقراطية. مما يتطلب إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وتفعيل

دورها واستعادة مكانتها وهيبتها الدولية ، بما في ذلك، توسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل القارات الخمس و يحقق العدالة و التمثيل لجميع الحضارات مع ضرورةإعطاء دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسم السياسات الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها بما يعزز الجهود الدولية في دفع مسيرة التنمية ومعاونة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية للألفية .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بأسم حكومة الجمهورية اليمنية بجزيل الشكر والتقدير لمعالي السيد/ كوفي انان الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة والمُخلصة في إدارة شئون المنظمة خلال فترة توليه منصب الأمين العام ورفع لوائها لخدمة البشرية في انائة وصبر طيلة تبوأه لهذا المنصب الرفيع متمنياً له التوفيق في مهامه المستقبلية .

وشكراً لحسن استماعكم...